UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سياسة المفوضية حول التدخلات القائمة على النقد

المحتوى

الغاية 2
النطاق 2
الأساس المنطقي 3
الرؤية 3
النتائج 4
تفعيل التدخلات القائمة على النقد 5
المصطلحات والتعريفات 8

العودة الطوعية من مخيم عائشة للاجئين في إثيوبيا إلى أرض الصومال (شمال الصومال) في عام 2005. تلقى اللاجئون مساعدة نقدية لمساعدتهم في إعادة الاندماج في بلدهم الأصل.

© UNHCR/Boris Heger

صورة الغلاف:
بواسطة بطاقة الصرف الآلي الخاصة بها الصادرة عن المفوضية، تحصل اللاجئة السورية جواهر على مبلغ 175 دولاراً أمريكياً شهرياً، يمكنها استخدامه لشراء احتياجاتها الأكثر إلحاحاً.

© UNHCR/Sara Hoibak

تصميم الغرافيك: Alessandro Mannocchi/Rome

سياسة المفوضية حول التدخلات القائمة على النقد

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الغرض

يتم عرض سياسة المفوضية بشأن التدخلات القائمة على النقد هنا لتوسيع نطاق وتنظيم استخدام التدخلات القائمة على النقد كطريقةٍ لتقديم المساعدة والخدمات عبر المفوضية وعملياتها في جميع أنحاء العالم. وتعيد السياسة التأكيد على التزام المفوضية بزيادة استخدام التدخلات القائمة على النقد وتحدّد رؤية المنظمة وأهدافها التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2020.

النطاق

تنطبق السياسة على المقر الرئيسي للمفوضية وكافة عملياتها حول العالم وفي جميع مراحل النزوح, وذلك بدءاً من الاستعداد للطوارئ وصولاً إلى الاستجابة للطوارئ, والحالات المستقرة والتي طال أمدها, والسعي إلى إيجاد حلول دائمة.

هذه السياسة موجّهة إلى جميع موظفي المفوضية العاملين في مجال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتصميم الأنشطة وتنفيذها في الميدان, والإشراف على هذه الأنشطة أو دعمها من خلال تطوير سياسات الحماية والبرامج والسياسات الفنية, والإرشادات والأدوات والأنظمة والتدريب والاتصالات وتعبئة الموارد, من بين أمور أخرى.

يعتبر الامتثال لهذه السياسة إلزامي.

لاجئون من سريلانكا, أول مجموعة من العائدين عن طريق البحر من الهند في إطار برنامج المفوضية للعودة الطوعية في عام 2011 , يتم تسجيلهم في فرع متنقل لبنك سيلان من أجل الحصول على مساعدة المفوضية للعودة في ميناء كولومبو.

© UNHCR/G Amarasinghe

الأساس المنطقي

تعتبر التدخلات القائمة على النقد والمساعدات العينية الطرق الرئيسية لتقديم المساعدة والخدمات. وتهدف التدخلات القائمة على النقد إلى تعزيز كرامة اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية من خلال منحهم حرية اختيار تلبية احتياجاتهم. ويمكن للمساعدات النقدية المصممة والمقدّمة بالشكل المناسب أن تقلل من مخاطر الحماية، وأن تيسّر الحلول وتحسّن الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج. كما يمكنها المساهمة في الاقتصاد المحلي وتعزيز العلاقات الإيجابية مع المجتمعات المستضيفة.

في ضوء ولايتها الشاملة المتعلقة بالحماية والحلول، ومشاركتها المباشرة مع الأشخاص الذين تعنى بهم ومعرفتها بهم، والطبيعة المتعددة القطاعات لبرامجها، تعتبر المفوضية في موقعٍ جيدٍ يسمح لها باستخدام التدخلات القائمة على النقد، ولا سيما المنح المتعددة الأغراض.

وكانت المفوضية من بين الوكالات الأولى التي بدأت في منتصف الثمانينات باستخدام التدخلات القائمة على النقد في برامجها، وزادت استخدامها منذ ذلك الحين بشكلٍ تدريجي. واليوم، تنفذ المفوضية التدخلات القائمة على النقد في أكثر من 60 بلداً، وهي تتراوح بين عمليات مع منح متعددة الأغراض على نطاقٍ واسعٍ وبرامج أصبحت الآن ذات أكثر محدودية من حيث النطاق أو الحجم. ووفقاً لتصريح المفوض السامي في عام 2014 بأن الاستخدام الموسّع والمنظم للتدخلات القائمة على النقد هو أولوية، تقوم المفوضية بتعزيز وتوسيع نطاق تسليم التدخلات القائمة على النقد قدر الإمكان في عملياتها في كافة المناطق والقطاعات.

الرؤية

تتمثّل رؤية المفوضية في أن يتمكّن اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم من تلبية احتياجاتهم بكرامةٍ، وأن يحصلوا على الحماية والحلول من خلال الاستخدام الموسّع للتدخلات القائمة على النقد المبتكرة والفعالة.

وتماشياً مع الاعتراف العالمي بقيمة وأهمية التدخلات القائمة على النقد في الاستجابات الإنسانية [1]، قدّمت المفوضية التزاماتٍ محدّدةٍ بتوسيع نطاق استخدام التدخلات القائمة على النقد ومضاعفة قيمة الأموال المخصصة لتدخلاتها القائمة على النقد بحلول عام 2020. [2]

وتقرّ المفوضية بأن النجاح في تحقيق هذه الالتزامات سيتطلّب مشاركة ناشطة من جانب الحكومات المستضيفة وجميع شركاء المفوضية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في مجال التنمية ومقدمو الخدمات من القطاع الخاص وشبكات وتحالفات التدخلات القائمة على النقد. وبالتالي، تلتزم المفوضية بالعمل من خلال مناهج مشتركة وتعاونية بطرق تحقق أقصى قدرٍ ممكن من التآزر مع الجهات الفاعلة الإنسانية الشريكة وميزاتها التفاضلية.

ووفقاً للإطار الشامل للاستجابة للاجئين، ستضمن المفوضية أيضاً أن تكون تدخلاتها القائمة على النقد مصممةً على النحو الواجب لتعزيز أنظمة التنمية الوطنية وشبكات الأمان الاجتماعي ذات الصلة والاستفادة منها.

---

1 بما في ذلك، من بين أمور أخرى، مجموعة الإصلاحات المتعلقة بالتمويل الإنساني الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية إلى الأمين العام http://reliefweb.int/report/world/high-level-panel-humanitarian-financing-report-secretary- general-too-important-fail
و"الصفقة الكبرى- التزام مشترك بخدمة الناس المحتاجين بشكل أفضل " ذات الصلة
https://consultations. worldhumanitariansummit.org/bitcache/49e7f4a097b98159887e398adeda818147450fb7?vid=580250&disposition=inline&op=view

2 كان ذلك أحد التزامات المفوضية التي قدمتها في القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول، تركيا في مايو 2016. انظر https://www.worldhumanitariansummit.org/

النتائج

ستحقق المفوضية رؤيتها الخاصة بالتدخلات القائمة على النقد من خلال عدة أمور من بينها:

- لتكثيف المساعدة النقدية ومضاعفة قيمة الأموال المخصصة لتدخلاتها القائمة على النقد بحلول نهاية عام 2020, ستنتهز عمليات المفوضية كل فرصة ممكنة لاستخدام التدخلات القائمة على النقد حيث تساهم في تحقيق أهداف الحماية والحلول التي تسعى المفوضية لتحقيقها وتحقق أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية والقيمة في تقديم البرامج.

- من خلال بنية تحتية تنظيمية وقوية للتدخلات القائمة على النقد ومبادرات بناء القدرات ذات الصلة, ستصبح المفوضية "خبيرة بالتدخلات القائمة على النقد" على جميع المستويات وفي جميع المهام والعمليات بحلول عام 2020. وستتمكن جميع العمليات من النظر في التدخلات القائمة على النقد واستخدامها بالتساوي مع المساعدة العينية استناداً إلى التحليل المستنير والشامل والمترابط للاحتياجات وتصميم البرامج واختيار طرق التحويل المناسبة والتنفيذ والرصد والإبلاغ الفعال.

- ستكون التدخلات القائمة على النقد مدرجة في استراتيجيات الحماية والحلول الأوسع نطاقاً, ومصممة ومنفذة على وجه الخصوص لحماية الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية واستناداً إلى نهج قائم على الحقوق يأخذ في الاعتبار احتياجاتهم وشواغلهم وقدراتهم كأهداف إرشادية أساسية.[3]

- ستعمل المفوضية عن كثب مع الحكومات المستضيفة, وتبني وتعزز الشراكات والتحالفات الاستراتيجية, وتدعو لوضع برامج لتقديم التدخلات القائمة على النقد من خلال مناهج مشتركة مع الشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية, على أن تكون هذه المناهج متسقةً وتتجنب الازدواجية ويمكن أن تعزز الحماية الوطنية والشبكات الاجتماعية والأمنية بكل وسيلة ممكنة.

3 بما يتماشى مع سياسة المفوضية المتعلقة بالعمر ونوع الجنس والتنوع: العمل مع الأشخاص والمجتمعات من أجل المساواة والحماية؛ التزامات المفوضية بشأن المساءلة تجاه السكان المتضررين؛ سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم.

لاجئة سورية في الأردن تسحب النقود من جهاز صراف آلي بعد استخدام تقنية مسح قزحية العين لتحديد هويتها. يعتمد الكثير من الـ80% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات بشكلٍ كبيرٍ على التدخلات القائمة على النقد التي تقدمها المفوضية.

© UNHCR/J Kohler

تفعيل التدخلات القائمة على النقد

يتطلّب تنفيذ هذه السياسة التزامات وجهود متضافرة على مستوى المفوضية, وعلى وجه الخصوص:

- سوف يقوم الفريق التنفيذي الأعلى, وتحديداً المفوض السامي ونائب المفوض السامي ومساعد المفوض السامي لشؤون العمليات ومساعد المفوض السامي لشؤون الحماية, بإيلاء الأولوية, ضمن مسؤولياتهم المتعلقة بالقيادة والإشراف والإدارة والدعم, لإضفاء الطابع المؤسسي على التدخلات القائمة على النقد في المفوضية على النحو المبين في هذه السياسة.

- سوف يضطلع مدراء الإدارات الإقليمية والممثلون الإقليميون والمحليون بمسؤولية أساسية لضمان تحقيق هدف السياسة المتمثل في توسيع الاستخدام المنتظم للتدخلات القائمة على النقد في جميع العمليات مع حلول نهاية عام 2020.

- سوف يضطلع مدراء الشُعب ورؤساء الأقسام بمسؤولية تعميم أهداف التدخلات القائمة على النقد في مجالات عملهم والتأكد من توفر القدرات والنظم والعمليات والإجراءات اللازمة لتوجيه ودعم العمليات في عملهم لتوسيع استخدام التدخلات القائمة على النقد.

6

يجب اعتماد خطط العمل الإضافية التالية:

إدراج التدخلات القائمة على النقد كأولوية للمفوضية: ستستثمر المفوضية بصورة استباقية في الاستخدام المنتظم والموسّع للتدخلات القائمة على النقد عبر عملياتها حول العالم. وتنفَذ حالياً استراتيجية شاملة للمفوضية[4] من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التدخلات القائمة على النقد ("الاستراتيجية") على مدى فترة خمسة أعوام (2016 - 2020) لإدراج التدخلات القائمة على النقد في عمليات التخطيط التشغيلي وأنظمة الإدارة التابعة للمفوضية, وبناء القدرات والبنية التحتية والشراكات المطلوبة على جميع المستويات لإدراج التدخلات القائمة على النقد في المفوضية بحلول عام 2020.

النظر بصورة استباقية في النقد عند اختيار طرق التحويل: استناداً إلى تحليل الاستجابة السليمة, ستنظر المفوضية بشكل استباقي ومنتظمٍ في جدوى استخدام التدخلات القائمة على النقد كالوسيلة[5] ذات الأولوية لتقديم المساعدة والخدمات في تخطيط برامجها وفي عملياتها إدارتها في جميع مراحل دورة النزوح.

ممارسة القيادة وتعزيز التماسك والتكامل: بموجب المساءلة النابعة من ولايتها المتعلقة بالحماية والحلول لقيادة وتنسيق المساعدات النقدية للاجئين, ستبحث المفوضية بصورة استباقية عن فرص لإدراج المساعدات النقدية في ترتيبات تنسيق شؤون اللاجئين القائمة, والاستفادة من خبرات شبكات وتحالفات التدخلات القائمة على النقد, وتكميل ودعم الأنظمة الوطنية للتسليم والحماية والأنظمة الاجتماعية. في حالات النزوح الداخلي, ستعمل المفوضية ضمن آليات التنسيق القائمة والمتفق عليها بين الوكالات لتلبية احتياجات النازحين داخلياً وغيرهم من السكان المتضررين.

استمثال الشراكة من خلال آليات التدخلات القائمة على النقد المشتركة: ستعمل المفوضية مع الحكومات المستضيفة والوكالات الشريكة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص, ولا سيما تلك التي تظهر أنها تتمتع بخبراتٍ أو ميزاتٍ تفاضلية في جوانب أساسية لتقديم وفعالية تقييم المساعدة النقدية وتحليل الاستجابة والاستهداف وتوعية المجتمع والرصد, والمانحين من خلال آليات مشتركة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على أساسٍ مباشرٍ ومتساوٍ, وتعزز استجابة قابلة للتنبؤ ومنسقة ومترابطة بالكامل للمساعدات النقدية, على أن تكون فعالةً وتتجنب ازدواج النظام وتدعم التعاون والتآزر المعزز في ما يتعلق بالنقد.

تحويل المساعدة النقدية مباشرة: ستستخدم عمليات المفوضية, عند الإمكان, ترتيبات التحويل المباشر لتقديم المساعدة النقدية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم, وستعتمد على ابتكارات وقدرات القطاع الخاص في مجال التحويلات المالية والتحويلات النقدية المتنقلة. باستثناء الحالات الخاصة المحلية أو غيرها من الظروف التي تستدعي استخدام طرق أخرى, من الأفضل توفير النقد من خلال وسائل رقمية مثل البطاقات المصرفية والأموال المتنقلة بدلاً من القسائم وغيرها من الوسائل التي تعتبر أقل مثالية.

ضمان الرقابة المالية الواجبة في استخدام التدخلات القائمة على النقد: سوف تدرَج المساعدة النقدية في إطارٍ قويٍ ومتكاملٍ للرقابة المالية. وستتصدى المفوضية بشكلٍ منهجيٍ للمخاطر المحددة المرتبطة بالتدخلات القائمة على النقد كما أنها ستسعى لضمان الشفافية المالية والمساءلة والعناية الواجبة والامتثال في جميع سياقاتها التشغيلية.

---

4 تحدد استراتيجية المفوضية لإضفاء الطابع المؤسسي على التدخلات القائمة على النقد 2016-2010 الأهداف والغايات والمناهج التي ستتبعها المفوضية من أجل تنفيذ هذه السياسة.

5 تشمل عناصر تحليل الاستجابة قدرة السوق والمخاطر والجدوى السياسية وخيارات التسليم والكفاءة والفعالية والمشروطية والمهارات والقدرات والاستخدام وشروط الأهلية.

الدعم الوظيفي: سيتم دعم العمليات الميدانية بانتظام من خلال نشر الخبراء وإرسال بعثات فنية وجهود بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ التدخلات القائمة على النقد على جميع المستويات الخاصة بالمفوضية وشركائها.

المعرفة وبناء القدرات والتعلّم: ستعمل المفوضية مع شركائها بانتظام لمراجعة وتوثيق خبرتها وابتكاراتها في ما يتعلق بالنقد, بما في ذلك في مجالات مثل حماية الأطفال والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والتعليم والمأوى والمخيم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة وتطبيق الطرق النقدية الشائعة والمناقصات المتعددة الوكالات لتوفير مقدمي الخدمات المالية والدعوة لتمكين اللاجئين من الوصول إلى الخدمات المالية والإدماج المالي.

سيتم نشر هذه المعرفة والأدلة والممارسات الجيدة على نطاقٍ واسعٍ, وسيجري عرضها وتعزيزها داخلياً وخارجياً. وسيتم استخدامها أيضاً لدعم التعليم حول التدخلات القائمة على النقد التي ستُدرج في برامج تدريبية تغطي جميع المجالات الفنية والوظيفية لعمل المفوضية. وستستفيد المفوضية أيضاً من مجموعة المعرفة والقدرات للشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشبكات وموارد التدخلات القائمة على النقد مثل شراكة التعلم للتبادلات النقدية وقائمة بناء القدرات في مجال النقد والسوق[6]. وسيتم الاعتماد أيضاً على الدورة المستمرة لبناء ا لمعرفة والتعلّم في تطوير البرامج ذات الصلة والتوجيه التشغيلي.

حميدي، 34 عاماً, يعرض رسالةً نصيةً تؤكد أن الدعم الحيوي الذي يتلقاه من المفوضية شهرياً لدفع تكاليف المعيشة الأساسية لعائلته أصبح الآن في حسابه المصرفي.
© UNHCR/Sebastian Rich

6 أُطلق مشروع بناء القدرات في مجال النقد والسوق من قبل برنامج نشر الخبراء التابع للمجلس النرويجي للاجئين, وهو ممول من قبل مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ووزارة التنمية الدولية البريطانية.

المصطلحات والتعريفات

التدخلات القائمة على النقد: تشير التدخلات القائمة على النقد إلى جميع التدخلات التي تُقدم فيها الأموال النقدية أو قسائم السلع أو الخدمات للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية على أساسٍ فردي أو جماعي. لا يشمل المفهوم الأموال النقدية أو القسائم المقدمة إلى الحكومات أو الجهات الحكومية الأخرى أو الدفعات المقدمة إلى العاملين في المجال الإنساني أو مقدمي الخدمات. يمكن استخدام المصطلح بالتبادل مع التحويلات القائمة على النقد وبرامج التحويلات النقدية.

المنح النقدية المتعددة الأغراض: تشير المنح النقدية المتعددة الأغراض إلى التحويلات النقدية المنتظمة أو المقدمة لمرةٍ واحدةٍ للأسرة لتتمكن بشكل كامل أو جزئي من تغطية مجموعة من الاحتياجات الأساسية و/أو احتياجات التعافي في قطاعات متعددة (على سبيل المثال المأوى والغذاء والتعليم وسبل كسب العيش) وتدعم نتائج الحماية والحلول. إن المنح النقدية المتعددة الأغراض هي بحسب تعريفها تحويلات نقدية غير مقيدة تضع خيار المستفيدين وأولويات احتياجاتهم الخاصة في صلب البرامج. وهي مصممة لتقدم للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية أعلى مستوى من المرونة والكرامة والكفاءة بما يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم المتنوعة.

لاجئون صوماليون من مخيمات داداب يعودون إلى وطنهم في عام 2016. وتساعد المفوضية اللاجئين العائدين من خلال منحٍ نقديةٍ ولوازم الإغاثة الأساسية والغذاء وغير ذلك من برامج الدعم القائمة على المجتمع.
© UNHCR/Assadullah Nasrullah

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سياسة المفوضية حول التدخلات القائمة على النقد

3/UNHCR/HCP/2016

تاريخ الدخول حيز التنفيذ: 13 اكتوبر 2016

معلومات الاتصال: HQCASH@unhcr.org